محددات الاقراض المصرفي للبنوك التجارية الأردنية

الاستاذ المساعد الدكتور فوزان القيسي
رئيس قسم المالية والمصرفية–الجامعة الامريكية في مادبا

الملخص

هدفت هذه الدراسة لبحث محددات الإقراض المصرفي الممنوح من البنوك التجارية الأردنية، وذلك بالاعتماد على عينة مكونة من (١٣) بنكاً تجارياً أردنياً خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤.

واستخدمت الدراسة نسبة التسهيلات الائتمانية لإجمالي الأصول كمقياس للإقراض المصرفي، بينما استخدمت ثلاث مجموعات من المتغيرات المستقلة، حيث تضم المجموعة الأولى المتغيرات المتعلقة بالبنوك، وتضم المجموعة الثانية المتغيرات المتعلقة بالسياسة النقدية، بينما تضم المجموعة الثالثة المتغيرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي.

وقد بينت نتائج الدراسة أن لنسبة السيولة وحجم البنك أثراً سالباً وذو دلالة إحصائية على نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية الأردنية، بينما كان لسعر الفائدة على القروض والسلف وسعر فائدة نافذة الإيداع أثراً موجباً وذو دلالة إحصائية على نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية الأردنية. وأوصت الدراسة البنوك التجارية الأردنية بالسعي لتوظيف سيولتها الفائضة بالتوسع في منح التسهيلات الائتمانية، واتباع سياسات ائتمانية أكثر مرونة وتؤدي لزيادة الائتمان الممنوح.

Abstract

This study aimed to examine the determinants of Jordanian commercial banks' lending, based on a sample of 13 Jordanian commercial banks during the period 2009-2014.

The study used the ratio of credit facilities to total assets as a measure of bank lending, while it used three groups of independent variables, the first is bank specific variables, the second is monetary policy variables, while the third includes macroeconomic variables.

The results indicated that liquidity ratio and bank size had a negative and significant effect of the ratio credit facilities granted by Jordanian commercial banks, while the interest rate on loans and advances and interest rate on deposit window had a positive and significant effect on credit facilities granted Jordanian commercial banks. The study recommended the Jordanian commercial banks the use their excess liquidity to extend more credit facilities, and to use flexible credit policies that lead to increase bank credit.

المقدمة

يعتبر التمويل هو الأساس الذي تقوم عليه الأنشطة الاقتصادية، وهو المورد الرئيسي اللازم لتنفيذ أي مشروع اقتصادي. وفي هذا الصدد فإن الإقراض المصرفي يعد أحد أهم مصادر تمويل القطاعات الاقتصادية في مختلف دول العالم، وبالتالي فإنه يلعب دوراً رئيسياً في تعزيز التنمية الاقتصادية وهو ما أكدته العديد من الدراسات مثل (Acharya et al., 2009) (Tahir et al., 2015).

وتلعب البنوك دور الوساطة في الاقتصاد والذي يتضمن حشد وتجميع المدخرات وتوجيهها للفئات التي تحتاج للتمويل. ويعتبر الإقراض المصرفي من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك، وهو ما يتضح من خلال حجم القروض

التي تشكل نسبة كبيرة من أصول البنك، ومن خلال النمو السنوي في حجم القروض الممنوح للقطاعين الخاص والعام (Malede, 2014). فضلاً عن أن الإقراض المصرفي يعتبر من أهم مصادر الدخل للبنوك (Ben Moussa and Chedia, 2016).

وفيما يتعلق بأهمية الإقراض المصرفي للأاقتصاد الأردني، فتشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي الأردني بأن قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة في المملكة بلغت 19.3 مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٤، والتي تشكل ما نسبته ٧٦% من الناتج المحلي الإجمالي الأردني (البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، كانون الأول – ٢٠١٥). وهذا يعكس عمق الجهاز المصرفي في الأردن وإسهامه الكبير في تمويل الاقتصاد الأردني.

وانطلاقاً من العلاقة الإيجابية بين الإقراض المصرفي وبين النمو الاقتصادي، ونظراً لأهمية الإقراض المصرفي ودوره الكبير في تنشيط الاقتصاد، يصبح من المهم معرفة العوامل التي تؤثر على حجم الإقراض المصرفي وتحديد العناصر الأكثر أهمية والتي من شأنها أن تزيد من حجم الإقراض المصرفي.

وبناءً على ما سبق، تأتي هذه الدراسة لتبحث في الإقراض المصرفي الممنوح من البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة ٢٠٠٩–٢٠١٤، واختبار العوامل المؤثرة عليه، ومعرفة الآليات والوسائل التي يمكن أن تساعد في زيادة حجم التمويل المصرفي للاقتصاد الأردني. ويمكن القول بأن هذه الدراسة تسعى للإجابة عن الأسئلة التالية:

- ماهو أثر المتغيرات الخاصة بالبنك على الإقراض المصرفي من البنوك التجارية الأردنية؟
- ماهو أثر المتغيرات الخاصة بالسياسة النقدية على الإقراض المصرفي من البنوك التجارية الأردنية؟
- ماهو أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على الإقراض المصرفي من البنوك التجارية الأردنية؟

المبحث الأول: منهجيّة البحث

١. مشكلة الدراسة وأسئلتها:

لقد القت الظروف الاقتصادية المتغيرة والمتراجعة الناجمة عن الازمة المالية العالمية واخيرا عن الاوضاع الامنية والسياسية في الدول المجاورة بظلالها على القطاع المصرفي بشكل عام وعلى التسهيلات المصرفية المتنوعة وخصوصا على الاقراض المصرفي المحلي وبالتالي اثره على النمو الاقتصادي ، وتمثل القروض عادة اكبر اصول المصارف التجارية على الاطلاق وكما هو معروف يعتبر القطاع المصرفي قلب النظام المالي الذي تتجمع به المدخرات وتوفرها لمن يحتاجها عن طريق الاقراض.

وبناءً على ما سبق، تأتي هذه الدراسة لتبحث في الإقراض المصرفي الممنوح من البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة ٢٠٠٩–٢٠١٤، واختبار العوامل المؤثرة عليه، ومعرفة الآليات والوسائل التي يمكن أن تساعد في زيادة حجم التمويل المصرفي للاقتصاد الأردني. ويمكن القول بأن هذه الدراسة تسعى للإجابة عن الأسئلة التالية:

- ماهو أثر المتغيرات الخاصة بالبنك على الإقراض المصرفي من البنوك التجارية الأردنية؟
- ماهو أثر المتغيرات الخاصة بالسياسة النقدية على الإقراض المصرفي من البنوك التجارية الأردنية؟
- ماهو أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على الإقراض المصرفي من البنوك التجارية الأردنية؟

٢. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الإقراض المصرفي ودوره الكبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث أشارت العديد من الدراسات مثل دراسة (Tahir et al., 2015) إلى أن الإقراض المصرفي هو أحد أهم العوامل التي تساعد على زيادة النمو الاقتصادي في الدول، وذلك لأنه يساهم في توفير التمويل اللازم لمختلف القطاعات. كما أن الإقراض المصرفي يشكل أحد الوظائف الرئيسية للبنوك وبالتالي يعتبر من أهم مصادر الدخل لها (Ben Moussa and Chedia, 2016).

وفي حالة الاقتصاد الأردني والذي يعتبر اقتصاداً مرتكزاً على البنوك باعتبارها المصدر الرئيسي والأهم في توفير التمويل، يصبح من الضروري معرفة العوامل والمحددات التي تؤثر على الإقراض المصرفي للبنوك التجارية الأردنية، وذلك بهدف معرفة السعي لإدارة تلك العوامل بالشكل الذي يساهم في تحفيز الإقراض المصرفي وزيادته، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

٣. اهداف الدراسة:

هدف الدراسة الرئيسي يتمثل بمعرفة العوامل الرئيسة التي تؤثر على حجم الإقراض المصرفي وعلى قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الاردنية وتحليل هذه العوامل وتحديد العناصر الأكثر أهمية والتي من شأنها أن تزيد من حجم الإقراض المصرفي.

٤. فرضيات الدراسة:

يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

أ- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α = ٥%) لمعدل العائد على الأصول على الإقراض المصرفي للبنوك التجارية الأردنية.

ب- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α = ٥%) لنسبة الودائع على الإقراض المصرفي للبنوك التجارية الأردنية.

ت- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α = ٥%) لنسبة السيولة على الإقراض المصرفي للبنوك التجارية الأردنية.

ث- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α = ٥%) لنسبة القروض غير العاملة على الإقراض المصرفي للبنوك التجارية الأردنية.

ج- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α = ٥%) لنسبة المصاريف التشغيلية على الإقراض المصرفي للبنوك التجارية الأردنية.

ح- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α = ٥%) لحجم البنك على الإقراض المصرفي للبنوك التجارية الأردنية.

خ- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α = ٥%) لسعر فائدة القروض والسلف على الإقراض المصرفي للبنوك التجارية الأردنية.

د- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α = ٥%) لسعر فائدة نافذة الإيداع على الإقراض المصرفي للبنوك التجارية الأردنية.

ذ- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α = ٥%) لمعدل التضخم على الإقراض المصرفي للبنوك التجارية الأردنية.

ر- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α = ٥%) لمعدل النمو الاقتصادي على الإقراض المصرفي للبنوك التجارية الأردنية.

٥. حدود الدراسة:

لكل دراسة سواء عملية او نظرية حدود بشرية وحدود مكانية وحدود زمانية وحدودعلمية وهي على النحو التالي :

- الحدود البشرية: مدراء الاقراض في البنوك التجارية الأردنية وعملاء الاقتراض.
- الحدود المكانية: البنوك التجارية الأردنية والبالغ عددها (١٣)
- الحدود الزمانية : وذلك خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٤).
- الحدودالعلمية : تعتمد الدراسة على التقارير المالية السنوية للبنوك الداخلة في عينة الدراسة، إضافة لدليل الشركات الصادر عن بورصة عمان، والنشرات الإحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزي الأردني، والتقارير الصادرة عن جمعية البنوك في الأردن.

٦. محدادت الدراسة:

لقد تم استبعاد البنوك الاسلامية من عينة الدراسة كونها تعتمد اساليب مختلفة في منح الائتمان تختلف عن البنوك التجارية التقليدية وهي موضع الدراسة

٧. منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصيفي التحليلي،وتحليل البيانات التي توصل اليها الباحث بأستخدام الرزمة الأحصائية SPSS. حيث تم استخدام التحليلات الاحصائية و تحليل الانحدار.

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة التي بحثت في محددات الإقراض المصرفي وخاصة (Ben Moussa and Chedia, 2016) و(Rabab'ah, 2015) و(Malede, 2014) و(Imran and Nishatm, 2013)، يمكن استخلاص ثلاث مجموعات من المتغيرات المستقلة التي تؤثر على الإقراض المصرفي، حيث أن المجموعة الأولى تضم المتغيرات المتعلقة بالبنوك، والمجموعة الثانية تضم المتغيرات المتعلقة بالسياسة النقدية، والمجموعة الثالثة تتضمن المتغيرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي.

وبناءً على ما سبق، تم تطوير النموذج القياسي للدراسة باختيار التوليفة المناسبة من المجموعات الثلاثة السابقة وبما يتوائم مع واقع البنوك التجارية الأردنية وذلك كما يلي:

$$BL = f(X, W, Z, \varepsilon) \quad \dots (1)$$

حيث أن BL هي الإقراض المصرفي، وX هي مجموعة المتغيرات المتعلقة بالبنوك، وW هي مجموعة المتغيرات المتعلقة بالسياسة النقدية، وZ هي مجموعة المتغيرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، أما ε فتمثل معامل الخطأ العشوائي.

وبالاستناد على النموذج العام االسابق، يمكن تطوير النموذج التفصيلي للدراسة على النحو التالي:

$$BL_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 ROA_{i,t} + \beta_2 DEP_{i,t} + \beta_3 LIQ_{i,t} + \beta_4 NPLs_{i,t} + \beta_5 OVRHD_{i,t} + \beta_6 SIZE_{i,t} + \beta_7 LEND_t + \beta_8 WNDO_t + \beta_9 INF_t + \beta_{10} GR_t + \varepsilon_t \quad \ldots (2)$$

حيث أن:

$BL_{i,t}$: هي نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول الممنوحة من البنك i في الفترة t.

$ROA_{i,t}$: هي معدل العائد على الأصول للبنك i في الفترة t.

$DEP_{i,t}$: هي نسبة الودائع إلى إجمالي أصول البنك i في الفترة t.

$LIQ_{i,t}$: هي نسبة السيولة إلى إجمالي أصول البنك i في الفترة t.

$NPLs_{i,t}$: هي نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض للبنك i في الفترة t.

$OVRHD_{i,t}$: هي نسبة المصاريف التشغيلية إلى إجمالي أصول البنك i في الفترة t.

$SIZE_{i,t}$: هي اللوغاريتم الطبيعي لحجم أصول البنك i في الفترة t.

$LEND_t$: هي الوسط المرجح لسعر الفائدة على القروض والسلف في الفترة t.

$WNDO_t$: هي سعر الفائدة على الأموال المودعة في نافذة الإيداع لدى البنك المركزي الأردني في الفترة t.

INF_t : هي معدل التضخم في الأردن في الفترة t.

GR_t : هي معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة t.

٨. التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

اسم المتغير	الرمز	طريقة الحساب	الأثر المتوقع	المصدر
الإقراض المصرفي	BL	إجمالي التسهيلات الائتمانية / إجمالي الأصول		Rabab'ah, 2015
العائد على الأصول	ROA	صافي الربح / إجمالي الأصول	(-)	Ben Moussa and Chedia, 2016
نسبة الودائع	DEP	إجمالي الودائع / إجمالي الأصول	(+)	Imran and Nishatm, 2013
نسبة السيولة	LIQ	الأصول السائلة / إجمالي الأصول	(+)	Olokoyo, 2011
نسبة القروض غير العاملة	NPLs	إجمالي القروض غير العاملة / إجمالي القروض	(-)	Guo and Stepanyan, 2011
نسبة المصاريف التشغيلية	OVRHD	المصاريف التشغيلية / إجمالي الأصول	(-)	Ben Moussa and Chedia, 2016
حجم أصول البنك	SIZE	اللوغاريتم الطبيعي لحجم أصول البنك	(+)	Malede, 2014
سعر فائدة القروض والسلف	LEND	الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف	(-،+)	Rabab'ah, 2015
سعر فائدة نافذة الإيداع	WNDO	سعر الفائدة على الأموال المودعة في نافذة الإيداع لدى البنك المركزي الأردني	(-)	Rabab'ah, 2015
معدل التضخم	INF	التغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلكين CPI	(+)	Tomak, 2013
معدل النمو الاقتصادي	GR	التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	(+)	Imran and Nishatm, 2013

٩. مجتمع وعينة الدراسة

بلغ عدد البنوك العاملة في الأردن والتي تشكل مجتمع الدراسة ٢٥ بنكاً في نهاية عام ٢٠١٤، وهي مقسمة إلى ١٦ بنكاً أردنياً و١٠ بنوك غير أردنية. وتتكون البنوك الأردنية من ثلاثة بنوك إسلامية وثلاثة عشر بنكاً تجارياً (جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي السادس والثلاثون، ٢٠١٤).

أما عينة الدراسة فستقتصر على البنوك التجارية الأردنية والبالغ عددها (١٣) بنكاً وذلك خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٤). وستعتمد الدراسة على التقارير المالية السنوية للبنوك الداخلة في عينة الدراسة، إضافة لدليل الشركات الصادر عن بورصة عمان، والنشرات الإحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزي الأردني، والتقارير الصادرة عن جمعية البنوك في الأردن.

المبحث الثاني: الجانب النظري والدراسات السابقة:

أ) واقع الإقراض المصرفي في الأردن

يعتبر الإقراض المصرفي الممنوح من قبل البنوك في الأردن من أهم مصادر تمويل الاقتصاد الأردني، حيث شكلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك ما نسبته ٧٨% من الناتج المحلي الإجمالي الأردني خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، وهو ما يعكس الأهمية الكبيرة للإقراض المصرفي ويبين دوره في تمويل الأقتصاد الأردني. ويبين الشكل (١) نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك في الأردن إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤.

شكل رقم (١)

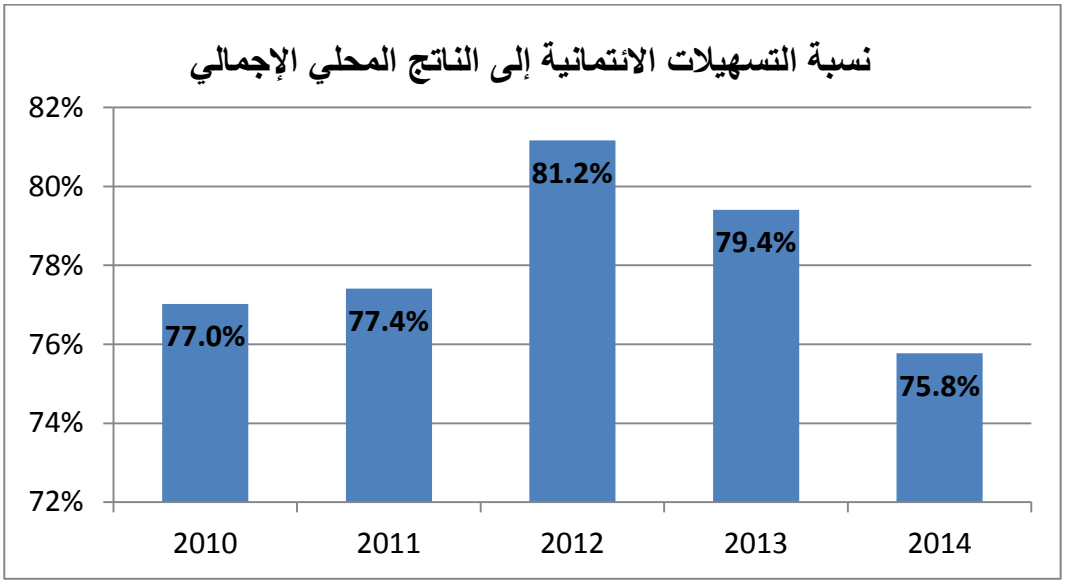

* من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات النشرة الإحصائية الشهرية، البنك المركزي الأردني، شباط، ٢٠١٦.

هذا وقد ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك في الأردن من ١٤.٤٥ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٠ لتصل إلى ١٩.٢٧ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٤، وبمعدل نمو سنوي بلغ ٧.٧% في المتوسط خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. ويبين الشكل رقم (٢) تطور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك في الأردن ومعدلات نموها خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤.

شكل رقم (٢)

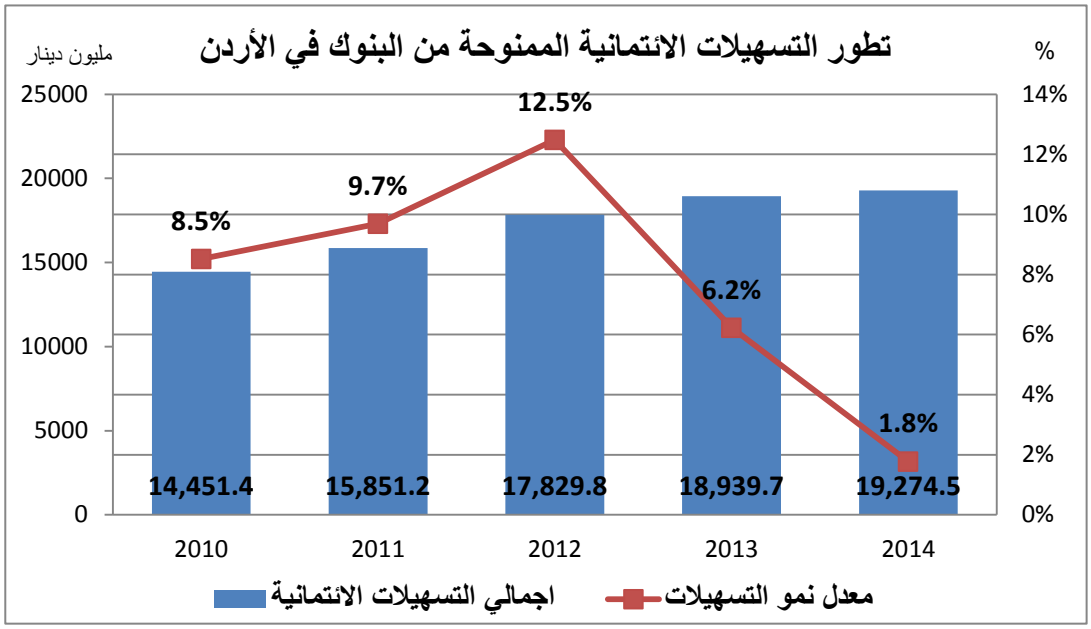

* من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات النشرة الإحصائية الشهرية، البنك المركزي الأردني، شباط، ٢٠١٦.

وفيما يتعلق بتوزيع التسهيلات الائتمانية حسب الجهة المقترضة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، فقد استحوذ القطاع الخاص المقيم في الأردن على الحصة الأكبر من التسهيلات وبنسبة بلغت ٨٩% في المتوسط خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، يليه القطاع الخاص غير المقيم بنسبة بلغت ٥%، ثم الحكومة المركزية والمؤسسات العامة بنسبة بلغت ٦.٣%. ويبين الشكل رقم (٣) توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك حسب الجهة المقترضة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤.

شكل رقم (٣)

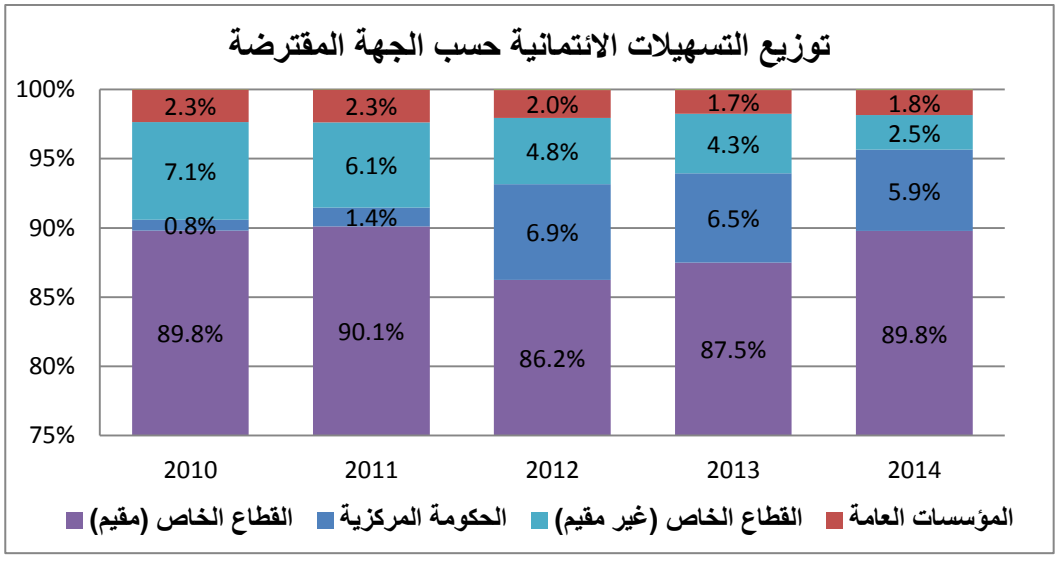

* من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات النشرة الإحصائية الشهرية، البنك المركزي الأردني، شباط، ٢٠١٦.

وبالنسبة لتوزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك في الأردن حسب النشاط الاقتصادي، فقد استحوذت ثلاثة قطاعات هي التجارة العامة والصناعة والانشاءات على نسبة ٥٧.٤% من التسهيلات الائتمانية. أما التسهيلات الائتمانية المصنفة ضمن بند "أخرى" والتي تمثل في معظمها تسهيلات للأفراد فقد شكلت نسبة ٢٢% من التسهيلات. ويبين الشكل رقم (٤) توزيع التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤.

شكل رقم (٤)

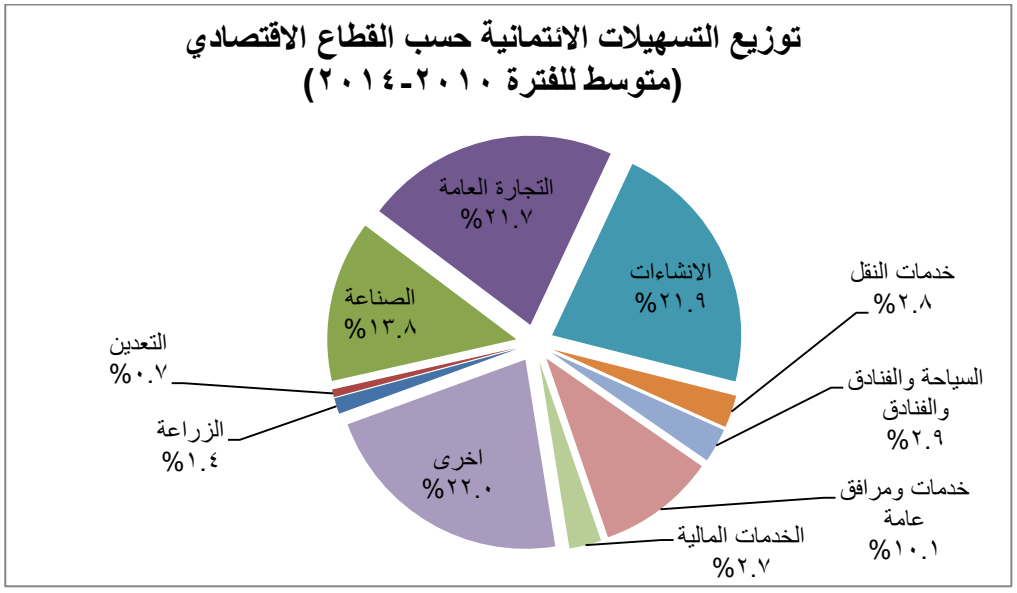

* من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات النشرة الإحصائية الشهرية، البنك المركزي الأردني، شباط، ٢٠١٦.

ب) الدراسات السابقة

اختبرت دراسة (Ben Moussa and Chedia, 2016) العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الإقراض المصرفية في تونس وذلك بالاعتماد على عينة من ١٨ بنكاً خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٣). وقد تضمنت العوامل الداخلية على العائد على الأصول، والعائد على الملكية، وهامش الفائدة، وحجم البنك، ونسبة الملكية، ونسبة السيولة، ونسبة المصاريف التشغيلية والمالية، ونسبة الودائع. أما المتغيرات الخارجية فاشتملت على معدل النمو في الناتج المحلي، والتضخم. ووجدت الدراسة بأن العائد على الأصول، وهامش الفائدة، ونسبة السيولة هي أهم العوامل الداخلية وأكثرها تأثيراً على الإقراض المصرفي. بينما كان معدل التضخم من أهم العوامل الخارجية التي لها تأثير على الإقراض المصرفي.

وقامت دراسة (Rabab'ah, 2015) باختبار العوامل المؤثرة على حجم الائتمان المصرفي الممنوح من البنوك التجارية الأردنية وذلك بالاعتماد على عينة مكونة من عشرة بنوك تجارية أردنية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٣. واستخدمت الدراسة نسبة التسهيلات الائتمانية لإجمالي الأصول كمتغير تابع، في حين استخدمت أحد عشر متغيراً مستقلاً تشمل نسبة الودائع، ونسبة القروض غير العاملة، ونسبة رأس المال ونسبة السيولة، وحجم الأصول، وسعر الفائدة على القروض، وسعر الفائدة على الودائع، وسعر فائدة نافذة الإيداع لدى البنك المركزي، ونسبة الاحتياطي القانوني، ومعدل التضخم، ومعدل النمو الاقتصادي. وأظهرت نتائج الدراسة بأن لنسبة القروض غير العاملة ونسبة السيولة وسعر فائدة نافذة الإيداع أثراً سالباً على نسبة التسهيلات الائتمانية، بينما كان لحجم البنك ومعدل النمو الاقتصادي أثراً موجباً على نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية الأردنية.

كما قامت دراسة (Tahir et al., 2015) ببحث العلاقة بين الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص وبين النمو الاقتصادي في الباكستان خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠١٣. واستخدمت الدراسة معدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع، بينما تضمنت المتغيرات المستقلة على الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص، ومعدل الفائدة، والتضخم، ونسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، والاستهلاك الحكومي. وأظهرت النتائج وجود علاقة قوية بين الائتمان المصرفي وبين النمو الاقتصادي، كما بينت النتائج أن هناك تأثير سلبي للائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي.

واختبرت دراسة (Malede, 2014) المحددات الرئيسية للإقراض المصرفي في إثيوبيا بالاعتماد على عينة من ٨ بنوك تجارية أردنية خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١١). حيث قامت الدراسة باختبار العلاقة بين الإقراض المصرفي في البنوك التجارية وبين بعض العوامل وهي حجم البنك، ومخاطر الائتمان، والناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار، والودائع، وسعر الفائدة، ونسبة السيولة، ونسبة الاحتياطي النقدي الالزامي. وقد بينت النتائج أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإقراض المصرفي وبين حجم البنك، ومخاطر الائتمان، والناتج المحلي الإجمالي ونسبة السيولة.

وبحثت دراسة (Hanh, 2014) في محددات الإقراض المصرفي وذلك بالاعتماد على بيانات تغطي ١٤٦ دولة وذات مستويات مختلفة من النمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٣). وقد وجدت الدراسة بأن لمستوى النمو الاقتصادي الخاص بالدولة تأثير كبير على حجم الإقراض المصرفي فيها، كما أشارت النتائج إلى أن صحة النظام المصرفي في الدولة يلعب دوراً كبيراً في تحفيز الإقراض المصرفي، وبينت بأن الاعتماد على تدفقات رأس المال الأجنبي يمكن أن تجعل القطاع المصرفي أكثر عرضة للصدمات الخارجية.

وبحثت دراسة (Tomak, 2013) في العوامل المؤثرة على سلوك الإقراض المصرفي للبنوك التجارية التركية وذلك بالاعتماد على عينة مكونة من ١٨ بنكاً تجارياً تركياً (ثلاثة منها بنوك حكومية) خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٢. واستخدمت الدراسة متغيرات على مستوى البنك (حجم البنك ونسبة رأس المال والمطلوبات إلى الأصول ونسبة الديون غير العاملة) ومتغيرات على مستوى السوق المصرفي (سعر الفائدة، ومعدل التضخم، والناتج المحلي الإجمالي). وأشارت النتائج إلى أن الإقراض المصرفي يتأثر بحجم البنك، وحجم المطلوبات، ونسبة القروض غير

العاملة إلى إجمالي القروض، ومعدل التضخم. كما بينت الدراسة بأن أداء الاقراض المصرفي في البنوك الخاصة كان أفضل من البنوك الحكومية.

واختبرت دراسة (Imran and Nishatm, 2013) العوامل المحددة للائتمان المصرفي في الباكستان خلال الفترة ١٩٧١-٢٠٠٨. واستخدمت الدراسة معدل النمو في الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص كمتغير تابع، بينما تضمنت متغيرات الدراسة المستقلة على معدل النمو في المطلوبات الخارجية، والنمو في الودائع المحلية، سعر فائدة السوق النقدي، وعرض النقد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو الاقتصادي، والتضخم وسعر الصرف. وأشارت النتائج إلى أن المطلوبات الأجنبية، والودائع المحلية، والنمو الاقتصادي، وسعر الصرف، والظروف النقدية لها تأثير كبير على حجم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص في باكستان. كما أظهرت النتائج أن الصحة المالية والسيولة في البنوك تلعب دوراً هاماً في تحديد الائتمان، وأن الأوضاع الاقتصادية الجيدة تحفز البنوك لزيادة حجم الائتمان للقطاع الخاص.

وبحثت دراسة (Sharma and Gounder, 2012) في التغير في الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص في ستة اقتصاديات في جنوب المحيط الهادئ خلال الفترة ١٩٨٢-٢٠٠٩. واستخدمت الدراسة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كمتغير تابع، بينما اشتملت المتغيرات المستقلة على متوسط سعر الفائدة على القروض، ومعدل التضخم، ونسبة الودائع للناتج المحلي، وحجم أصول البنوك للناتج، ومتغير وهمي يعكس وجود سوق مالي، والناتج المحلي الإجمالي. وقد أظهرت النتائج بأن ارتفاع متوسط أسعار الفائدة على القروض وارتفاع معدل التضخم قد يكون لها أثاراً سلبية على معدل النمو في الائتمان، بينما كان للودائع وحجم الأصول أثر إيجابي على نمو الائتمان. وأشارت النتائج أيضاً إلى أن النمو الاقتصادي القوي يؤدي إلى نمو أكبر في الائتمان.

وتناولت دراسة (Olokoyo, 2011) محددات الإقراض المصرفي لدى البنوك التجارية في نيجيريا خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٥، ومدى فعاليتها في التأثير على سلوك الإقراض المصرفي. وقد تضمن نموذج الدراسة على القروض والسلف الممنوحة من البنوك النيجيرية كمتغير تابع، بينما تضمنت المتغيرات المستقلة على حجم الودائع، وحجم المحفظة الاستثمارية، وسعر الفائدة على القروض، ونسبة الاحتياطي الالزامي، ونسبة السيولة. وباستخدام تحليل الانحدار، دلت النتائج على الأهمية الإحصائية لنموذج الدراسة وكانت المتغيرات المستقلة حسب المتوقع. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن ودائع البنوك التجارية لها الأثر الاكبر على سلوك الإقراض من قبل البنوك النيجيرية. وقد اقترحت الدراسة بأن تركز البنوك التجارية على استقطاب المزيد من الودائع لأن ذلك سيؤدي إلى تحسين أداء الإقراض المصرفي.

وأشارت دراسة (Berrospide and Edge, 2010) أن أثر رأس مال البنك على الإقراض المصرفي يعتبر عاملاً أساسياً ومحدداً للعلاقة بين الأوضاع المالية والنشاطات الحقيقية للمصرف. وقامت الدراسة باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المشترك لاختبار الإقراض المصرفي من قبل البنوك الكبيرة، ووجدت أثراً بسيطاً لراس المال على حجم القروض المصرفية. في حين وجدت دراسة (Bakker and Gulde, 2010) بأن العوامل الخارجية (سوء الحظ) كانت السبب الرئيسي لازدهار الائتمان للدول جديدة العضوية في الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثالث: نتائج التحليل الاحصائي

تحليل النتائج واثبات الفروض :

يتناول هذا الجزء الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة، ونتائج تحليل الانحدار لمعرفة محددات الإقراض المصرفي للبنوك التجارية الأردنية.

أ) الإحصائيات الوصفية:

يبين الجدول رقم (١) الإحصائيات الوصفية الخاصة بمتغيرات الدراسة المستقلة، ومن خلال هذا الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

- **الإقراض المصرفي (BL):** بلغ متوسط نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٤) حوالي ٤٥.٨% من إجمالي أصولها، والتي تعتبر نسبة جدية عموماً وتعكس ارتفاع توظيفات أموال البنوك. وقد تراوحت النسبة من ٣١.٥% إلى ٥٨.٨% وبانحراف معياري بلغ ٦.٧%، مما يشير إلى وجود تقارب نسبي في نسب التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك. وتشير إحصائيات الالتواء والتفرطح وإحصائية (Jarque- Bera) ودلالتها بان توزيع هذا المتغير يعتبر توزيع طبيعي.
- **معدل العائد على الأصول (ROA):** بلغ متوسط معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة حوالي ١.٣%، وقد تراوح هذا المعدل من ٠.٠% إلى ٢.٥%، وبانحراف معياري بلغ ٠.٥%. وتشير الإحصائيات السابقة إلى وجود تفاوت واضح في معدل العائد على الأصول بين البنوك التجارية، وبالتالي تباين ربحيتها وأدائها بشكلٍ عام.
- **نسبة الودائع (DEP):** بلغ متوسط نسبة الودائع لدى البنوك التجارية الأردنية ٦٥% من إجمالي أصولها، وتراوحت النسبة من ٤٨.٤% إلى ٧٧.٠% وبانحراف معياري بلغ ٦.٧%، وهو ما يعكس وجود بعض التقارب في نسبة الودائع بين البنوك التجارية الأردنية، كما أن هذا يعكس استقرار مستوى الودائع لدى تلك البنوك.
- **نسبة السيولة (LIQ):** بلغ متوسط نسبة السيولة إلى إجمالي أصول البنوك التجارية الأردنية حوالي ٤٥.١%، وهو ما يشير إلى ارتفاع السيولة لدى تلك البنوك. وقد تراوحت النسبة من ٢١.٩% إلى ٦٢.٣% وبانحراف معياري نبلغ ٩.٠%، مما يشير إلى تفاوت نسبة السيولة من بنك لآخر ومن سنة لأخرى.
- **نسبة القروض غير العاملة (NPLs):** بلغ متوسط نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض حوالي ٩.٤% خلال فترة الدراسة، وهو ما يعتبر ضمن الحدود الآمنة وفقاً لمتطلبات الممارسات المصرفية السليمة. وقد تراوحت النسبة من ٢.٦% إلى ٢٢.٤%، وبانحراف معياري بلغ ٤.٠%، ويلاحظ هنا ارتفاع نسبة القروض غير العاملة لدى بعض البنوك لمستويات قياسية وتشكل خطورة على تلك البنوك.
- **نسبة المصاريف التشغيلية (OVRHD):** بلغ متوسط نسبة المصاريف التشغيلية لدى البنوك التجارية الأردنية حوالي ٢.٦% من إجمالي أصولها، والتي تعتبر نسبة منخفضة نسبياً وتعكس ارتفاع كفاءة البنوك في السيطرة على مصاريفها. وقد تراوحت النسبة من ١.٣% إلى ٤.٣% وبانحراف معياري ٠.٦%، مما يشير إلى تقارب النسبة لدى البنوك.
- **حجم البنك (SIZE):** تم اختيار حجم الأصول كمؤشر لقياس حجم البنك حيث بلغ متوسط حجم الأصول للبنوك التجارية الأردنية حوالي ٩.٢٦ لوغاريتم (حوالي ١.٨٢ مليار دينار)، وتراوح حجم الأصول للبنوك ما بين ٨.٤٨ -١٠.٤١ لوغاريتم وبانحراف معياري ٠.٤٤، مما يعكس وجود تباين واضح في أحجام البنوك التجارية الأردنية.

- **سعر فائدة القروض والسلف (LEND):** بلغ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف لدى البنوك التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة حوالي ٨.٩٣%، والذي يشير إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض من البنوك الأردنية مقارنة مع العديد من الدول الأخرى. وتراوح سعر الفائدة بين ٨.٧% و٩.١% وبانحراف معياري قريب من الصفر، مما يشير إلى وجود استقرار وتقارب كبير في أسعار الفائدة لدى البنوك التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة.
- **سعر فائدة نافذة الإيداع (WNDO):** بلغ متوسط سعر فائدة نافذة الإيداع لدى البنك المركزي الاردني حوالي ٢.٨٣% خلال فترة الدراسة، وتراوح هذا السعر بين ٢.٠% و٤.٠% وبانحراف معياري ٠.٧٠%، مما يشير إلى تفاوت أسعار فائدة النافذة خلال فترة الدراسة.
- **معدل التضخم (INF):** بلغ متوسط معدل التضخم خلال فترة الدراسة حوالي ٣.٤%، وتراوح المعدل من -٠.٧% إلى ٤.٨% وبانحراف معياري ٢.٠% تقريباً، وهو ما يشير إلى تذبذب معدل التضخم واختلافه من سنة لأخرى.
- **معدل النمو الاقتصادي (GR):** بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في الأردن خلال فترة الدراسة حوالي ٣.٢%، والذي تراوح من ٢.٣% إلى ٥.٥% وبانحراف معياري ١.١%، وهو ما يشير عموماً إلى تواضع معدلات النمو الاقتصادي في الأردن خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (١) الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤

	BL	*ROA*	*DEP*	*LIQ*	*NPLs*	*OVRHD*	*SIZE*	*LEND*	*WNDO*	*INF*	*GR*
Mean	0.4585	0.0129	0.6500	0.4515	0.0943	0.0257	9.2609	0.0893	0.0283	0.0342	0.0316
Median	0.4619	0.0138	0.6491	0.4586	0.0849	0.0263	9.2544	0.0898	0.0263	0.0434	0.0274
Maximum	0.5877	0.0251	0.7699	0.6227	0.2240	0.0429	10.4126	0.0907	0.0400	0.0484	0.0548
Minimum	0.3148	-0.0017	0.4844	0.2193	0.0261	0.0126	8.4780	0.0867	0.0200	-0.0074	0.0231
Std. Dev.	0.0668	0.0050	0.0669	0.0900	0.0402	0.0064	0.4426	0.0014	0.0071	0.0198	0.0107
Skewness	-0.1471	-0.6014	-0.2677	-0.4029	0.7814	0.2343	1.0579	-0.8800	0.5148	-1.4051	1.5921
Kurtosis	2.0118	3.5549	2.3741	2.9410	3.4581	2.7943	4.0022	2.4209	1.8240	3.4044	3.8511
Jarque-Bera	3.4548	5.7025	2.2051	2.1219	8.6190	0.8510	17.8149	11.1565	7.9400	26.1961	35.3064
Probability	0.1777	0.0578	0.3320	0.3461	0.0134	0.6535	0.0001	0.0038	0.0189	0.0000	0.0000
Observations	78	78	78	78	78	78	78	78	78	78	
Cross section	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	

ب) نتائج تحليل الانحدار:

يهدف هذا الجزء لاختبار العوامل المؤثرة على الإقراض المصرفي للبنوك التجارية الأردنية خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤. وسيتم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المشترك (Pooled Data Regression) وذلك نظراً لملائمته لطبيعة البيانات المستخدمة في الدراسة، حيث يستخدم هذا الأسلوب في حال كانت البيانات تتضمن على سلسلة زمنية وعبر قطاعية.

ويبين الجدول رقم (٢) مخرجات نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة والذي يربط نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية الأردنية بعدد من المتغيرات المستقلة. وكما يبين الجدول فقد كان معامل نسبة السيولة (LIQ) سالباً وذو دلالة إحصائية، مما يعني بأن لنسبة السيولة أثراً سالباً وذو دلالة إحصائية على نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية الأردنية، وقد يكون هذا ناجماً عن أن نسبة الأصول السائلة والتسهيلات الائتمانية يعتبران استخدامات لأموال البنك وبالتالي فإن زيادة الاول ستؤدي لتخفيض الثاني، وهو ما يتفق مع ما وجدته العديد من الدراسات مثل دراسة (Rabab'ah, 2015).

كذلك كان لحجم البنك (SIZE) أثراً سالباً وذو دلالة إحصائية على نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية الأردنية، مما يعني بأنه كلما زاد حجم البنك كلما انخفضت نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة منه. وتختلف هذه النتيجة عما هو متوقع وعما وجدته الدراسات الأخرى مثل دراسة (Rabab'ah, 2015) و(Chernykh and Theodossiou, 2011) والتي وجدت بأن البنوك الكبيرة تكون أكثر تنويعاً وأكثر قدرة على منح مستوى أكبر من التسهيلات الائتمانية.

أما سعر الفائدة على القروض والسلف (LEND) فقد كان له تأثير موجب وذو دلالة إحصائية على نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية الأردنية، وهو ما يعكس أن ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي لزيادة التسهيلات الممنوحة من البنوك. وتختلف هذه النتيجة عما وجدته العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (Guo and Stepanyan, 2011) و(Tomak, 2013) و(Rabab'ah, 2015) والتي وجدت بأن لسعر الفائدة إما أثر سلبي على الإقراض المصرفي أو كان أثر هذا المتغير غير دال إحصائياً.

وعلى عكس المتوقع، فقد كان أثر سعر فائدة نافذة الإيداع (WNDO) موجباً وذو دلالة إحصائية، مما يعني بأن ارتفاع سعر فائدة نافذة الإيداع يزيد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة. وهو ما يخالف العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (Rabab'ah, 2015) والتي وجدت أثراً سالباً لنافذة الإيداع على الإقراض المصرفي. وقد تعود هذه النتيجة إلى كون سعر فائدة النافذة يعتبر سعر فائدة مرجعي وتأشيري للبنوك تعتمد عليه في تسعير الفوائد لديها، وبالتالي فإن رفع فائدة النافذة سيعطي مؤشراً للبنوك لزيادة أسعار الفائدة، وهو ما يشجع البنوك على التوسع في منح الائتمان، وهذا قد يكون السبب الفعلي لهذه النتيجة خاصة في ظل انخفاض عدد البنوك التي تمتلك فوائض نقدية مودعة في نافذة الإيداع. ومما سبق يمكن القول بأن السياسة النقدية تعتبر ذات أهمية استثنائية وموجهاً كبيراً للإقراض المصرفي.

على صعيدٍ آخر، فقد أشارت نتائج التحليل الإحصائي لعدم وجود أثر لباقي المتغيرات المستقلة المتعلقة بالبنوك والمتمثلة في العائد على الأصول، ونسبة الودائع، ونسبة القروض غير العاملة، ونسبة المصاريف التشغيلية. كذلك دلت النتائج على أن متغيرات الاقتصاد الكلي وهي معدل التضخم، والنمو الاقتصادي ليست من العوامل التي لها تأثير على الإقراض المصرفي في الأردن.

جدول رقم (2) نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة

$$BL_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 ROA_{i,t} + \beta_2 DEP_{i,t} + \beta_3 LIQ_{i,t} + \beta_4 NPLs_{i,t} + \beta_5 OVRHD_{i,t} + \beta_6 SIZE_{i,t} + \beta_7 LEND_t + \beta_8 WNDO_t + \beta_9 INF_t + \beta_{10} GR_t + \varepsilon_t$$

Variable	***Coefficient***	***t-Statistic***	***Prob.***
C	1.9857	5.6176	0.0000
ROA	1.6851	1.4433	0.1536
DEP	-0.0751	-0.8680	0.3885
LIQ	-0.5010	-7.4515	0.0000
NPLS	0.0385	0.1778	0.8594
OVRHD	1.5027	1.4818	0.1431
SIZE	-0.0160	-3.2026	0.0021
LEND	6.8704	3.6582	0.0005
WNDO	2.0322	2.9054	0.0050
INF	0.2827	0.1978	0.8438
GR	0.8130	0.2984	0.7663
R-squared		0.6445	
Adjusted R-squared		0.5915	
Durbin-Watson stat		1.8921	
F-statistic		12.1475	
Prob(F-statistic)		0.0000	

- Method: Pooled EGLS (Cross-section weights)
- White diagonal standard errors & covariance (d.f. corrected).

المبحث الرابع: النتائج والتوصيات

الاستنتاجات :

قد بينت نتائج الدراسة ارتفاع مستوى الإقراض المصرفي الممنوح من قبل البنوك التجارية الأردنية والذي شكل ما نسبته ٤٦% من إجمالي أصول تلك البنوك. أما عن خصائص البنوك فقد أظهرت النتائج قدرة البنوك التجارية الأردنية على تحقيق ربحية مناسبة من خلال تحقيقها لمعدل عائد على الأصول بلغ ١.٣%، كما تميزت البنوك بارتفاع نسبة الودائع لديها والتي شكلت ٦٥% من إجمالي أصولها، وارتفاع نسب السيولة لديها والتي بلغت ٤٥% من الأصول، إضافة لمحافظة البنوك على نسبة قروض غير عاملة مقبولة وفي حدود ٩.٤%، وارتفاع كفاءة البنوك في السيطرة على مصاريفها التشغيلية والتي شكلت ٢.٦% من إجمالي أصولها. وفي ذات الصدد فقد بينت النتائج ارتفاع تكلفة الاقتراض من البنوك التجارية الأردنية مقارنة مع العديد من الدول الأخرى والتي بلغت ٨.٩%.

وبالنسبة لمخرجات تحليل الانحدار، فقد أكدت النتائج أن لنسبة السيولة وحجم البنك دورا هاما وذو دلالة إحصائية على نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية الأردنية. بينما كان لسعر الفائدة على القروض والسلف و سعر فائدة نافذة الإيداع أثراً موجباً وذو دلالة إحصائية على نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية الأردنية. أما باقي المتغيرات المستقلة فلم يكن لها أي تأثير على الإقراض المصرفي من قبل البنوك التجارية الأردنية.

التوصيات:

وبناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فمن المهم أن تقوم البنوك التجارية الأردنية بالسعي لتوظيف سيولتها الفائضة من خلال التوسع في منح التسهيلات الائتمانية، مع ضرورة أن تقوم البنوك وخاصة البنوك الكبيرة باتباع سياسات ائتمانية أكثر مرونة وبما يساهم في زيادة الائتمان الممنوح. كما تؤكد الدراسة على الدور الكبير لأدوات السياسة النقدية في التأثير على نسبة الفائدة في السوق وأثرها في توجيه الائتمان المصرفي.

تحرير القطاع المالي: من خلال تحرير سعر الفائدة عن طريق التخفيف من الرقابة على وضع حدود عليا لأسعار الفائدة الدائنة والفائدة المدينة و تحرير الائتمان (القروض) ايضا عن طريق التخفيف من الرقابة في توجيه الائتمان و تحرير المنافسة البنكية بإلغاء الحد من القيود و العراقيل التي تعيق إنشاء و عمل البنوك المحلية و الأجنبية

تبين من النتائج إن التسيهلات والائتمان المصرفي الممنوحة من القطاع المصرفي للقطاع الخاص لها تأثير ايجابي ضئيل ، لذ توصي هذه الدراسة بضرورة إن يعمل البنك المركزي بمراجعة الادوات الرقابية لتحرير القطاع المصرفي من جميع سياسات التقيد المالي مما يحفزها على زيادة حجم الائتمان المصرفي للقطاع الخاص بهدف الارتقاء بالاقتصاد.

المراجع والمصادر

المراجع العربية:

- البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، كانون الأول – ٢٠١٥.
- جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي السادس والثلاثون، ٢٠١٤.

المراجع الأجنبية

- Acharya, D., Amanulla, S., and Joy, S., (2009) "Financial Development and Economic Growth in Indian States: An Examination" International Research Journal of Finance and Economics, ISSN 1450, Issue (24): 117-130.
- Bakker, B., and Anne-Marie, G., (2010). The Credit Boom in the EU New Member States: Bad Luck or Bad Policies, IMF Working Paper 10/130 (Washington: International Monetary Fund).
- Ben Moussa, M., and Chedia, H., (2016). Determinants of Bank Lending: Case of Tunisia. International Journal of Finance and Accounting, 5(1): 27-36.
- Berrospide, J., and Edge, R., (2010). The Effects of Bank Capital on Lending: What Do We Know, and What Does it Mean? Finance and Economics Discussion Series, Divisions of Research & Statistics and Monetary Affairs, Federal Reserve Board, Washington, D.C, 2010-44.
- Chernykh, L., and Theodossiou, A. K. (2011) "Determinants of Bank Long-term Lending Behavior: Evidence from Russia", Multinational Finance Journal, (3/4): 193–216.
- Guo, K., and Stepanyan, V., (2011). Determinants of Bank Credit in Emerging Market Economies. International Monetary Fund Working Paper, European Department, No. WP/11/51.
- Hanh. P., (2014) "Determinants of bank lending" LEMNA, Institue of Economics and Management University of Nante, https://hal.inria.fr.
- Imran, K., and Nishatm M., (2013). Determinants of Bank Credit in Pakistan: A Supply Side Approach. Economic Modelling, Vol. 35, Issue C, pp. 384-390.
- Malede. M (2014) "Determinants of commercial bank lending: Evidence from Ethiopian commercial banks" European Journal of Business and Management, Vol 6, n°20, p109-118.
- Olokoyo, F., (2011). Determinants of Commercial Banks' Lending Behavior in Nigeria. International Journal of Financial Research, 2(2): 61-72.
- Rabab'ah, R., (2015). Factors Affecting the Bank Credit: An Empirical Study on the Jordanian Commercial Banks, International Journal of Economics and Finance, 7(5): 166-178.
- Sharma, P., and Gounder, N., (2012). Determinants of bank credit in small open economies: The case of six Pacific Island Countries. Discussion Paper Finance, Griffith Business School, Griffith University, No. 2012-13.

- Tahir, S., Shehzadi, I., Ali, I., and Rizwan Ullah, M., (2015). Impact of Bank Lending on Economics Growth in Pakistan: An Empirical Study of Lending to Private Sector. American Journal of Industrial and Business Management, (5): 565-576.
- Tomak, S., (2013). Determinants of Commercial Banks' Lending Behavior: Evidence from Turkey, Asian Journal of Empirical Research, 3(8): 933-943.